دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008

دادن عبد الغني* & بن طجين محمد عبد الرحمان
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نتناول في هذا المقال مشكلة البطالة في الجزائر، وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي. وسنعمل على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها. معتمدين على النظرية الاقتصادية بالإضافة الى متغيرات وقائع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وقد توصلنا إلى وجود فوارق كـبيرة بـين المقاربة النظرية والتطبيقية، ذلك أن منظري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير واعطاء حلول لمشكل البطالة على فترات مختلفـة تعـددت بتعـدد الوقـائع الاقتصادية.

الكلمات المفتاح : البطالة، التشغيل، سوق العمل، طلب العمل، عرض العمل، سياسات التشغيل.

تمهيد : تعد البطالة من بين اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد حدوث الازمة المالية العالمية 2008 اين اصبحت الدول المتقدمة هي الاخرى تعاني من ازمة البطالة (الولايات المتحدة 6.5%، بريطانيا 5.8% وباقي دول الاتحاد الأوروبي 6.7%)[1]، تتميز نسب البطالة في الدول النامية بارتفاعها عن تلك النسب في الدول المتقدمة، مما يجعلها اخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها افراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع.

تظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، اين تعتبر نسب البطالة اهم مؤشرات ومقاييس ذلك السوق، كما تعتبر النسبة بين ثلاث و ست بالمائة في حدود المستويات الطبيعية للبطالة. وبدوره اختلال سوق العمل يعتبر احد مؤشرات تدهور الاداء الاقتصادي الكلي. ولهذا فإن سوق العمل حظي باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي، كما تعمقت الدراسات والابحاث لمحاولة ايجاد التوازن في هذا السوق.

عانت الجزائر هي الأخرى ولا تزال تعاني نسب مرتفعة للبطالة، فالفترة السابقة لحدوث ازمة النفط 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الايدي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة. ولكن مع حلول سنة 1985 شهدت نسب البطالة نمواً متزايداً حيث اصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وذلك نتيجة لتقلص ايرادات الدولة وبالتالي تقلص الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص اعداد كبيرة من البطالين. كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات، مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة للتسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد تقليص نفقات الدولة. مع حلول عشرية 2000 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشاً انعكس ايجاباً على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل، حيث انخفضت نسب البطالة من 29% سنة 1999 الى 15.30% سنة 2005 ثم الى 10% سنة 2010، وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات والبرامج للتخفيف من حدة الظاهرة.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات، يتمثل مصطلح " بطال " في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية : أن يكون في سن العمل أي ما بين 16-60 سنة ؛ بدون عمل أثناء فترة التحقيق ؛ أن يكون قام بالبحث الجاد عـن العمـل ؛ أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل أثناء فترة الإسناد.[2]

أما حسب المكتب الدولي للعمل فالبطالين هم كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بـين 16 و 59 سـنة، ووجـدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في الفئات التالية : بدون عمل، متاح للعمل، يبحث عن العمل.[3]

نهدف من هذه الدراسة تحديد أهم محددات البطالة، بغرض الإجابة على الإشكالية التالية :

* dadene_abdelghani@yahoo.fr

في **ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري، وبناءاً على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كيف يمكن تقدير نموذج قياسي للبطالة في الجزائر ؟**

كمحاولة للإلمام بجوانب الموضوع سيتم التطرق اليه من خلال العناصر التالية :

- البحث في الاطار النظري للبطالة؛
- تتبع واقع البطالة في الجزائر وذلك من خلال منظورين اولهما تحليلي اما الثاني عن طريق المعالجة القياسية.

1- الاطار النظري للبطالة :

نظراً للأهمية البالغة التي تكتسيها ظاهرة البطالة، والتي تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تهدد استقرار المجتمعات سواء من المنظور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. فإن علماء الاقتصاد اولوا لها اهتماماً خاصاً منذ القدم محاولين في ذلك ايجاد بعض التفاسير والحلول تعددت مع تعدد آراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدل وصراع فكري بين المفكرين.

1-1. النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

أ. نظرية حد الكفاف : من مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف. تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمي بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل. إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن اجر الكفاف امر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعاداتهم وتقاليدهم.

ب. نظرية رصيد الأجور : تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة. يتوقف معدل الأجور وفقاً لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان و رأس المال.[4] يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادي **جون ستيوارت ميل** بذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة)، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

ت. النظرية الماركسية : يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين : استعماليه و تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة.[5] و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد قوة عملها. كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء.[6] فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح. اي ان البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

ث. النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية : تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات والدعائم الأساسية :

- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل، حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، اضافة الى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق؛
- يرى **روبرت مالتس** في نظرته المتشائمة للسكان انهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية؛[7]
- كما يؤمن الكلاسيك بسيادة التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج؛ بما فيها عنصر العمل.

يرى **جون بانيست ساي** من خلال قانونه للمنافذ ان كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال. في التحليل قصير المدى يكون عنصر رأس المال ثابتاً وعصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي : $Y=Y(L)$

إن شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي أي : $MC=MR$

وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل : تصبح التكلفة الحدية كما يلي : $MC=W/MP$

حيث : -W : معدل الأجر النقدي؛ -MP : الإنتاجية الحدية.

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوي للإيراد الحدي MR أي :

$$MC=MR=P=W/MP$$

ومنه فإن $MP=W/P$، تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح MP مساوية W/P؛ وبالتالي فإن الطلب على العمل دالة في الاجر الحقيقي أي : $N_D=N_D(W/P)$

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض ؛ حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شـراؤها بـأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس نسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير. ويصبح عرض العمل دالة في الاجر الحقيقي وهي رياضياً كالتالي : $N_S=N_S(W/P)$

أما بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فتفترض أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج. في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة : البطالة الإرادية والبطالة الانتقالية.[8]

مما سبق يمكن الاستنتاج ان سلوك البطالة يتحدد تبعاً لمستوى الاجر الحقيقي (W/P).

ج. النظرية الكنزية : أثرت أزمة الكساد 1929 في تغيير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة. ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، اذ ان الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة ان العمال يرفضون حصول اي انخفاض في اجورهم النقدية من اجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام. في حين لا يعترضون على انخفاض اجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الاجر النقدي ثابتاً.[9]

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية.[10]

ما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكنزية انها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الاجر الحقيقي، ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها كينز دالة في الاجر الاسمي، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع اذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض اجورهم الاسمية.

1-2. البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

أ. منحنى فيلبس : لتوضيح هذه العلاقة يمكن الاستعانة بالشكل (1)، يشير منحنى فيلبس الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنوياً، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3%، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر. فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، وستكون الزيادة في الأجور

النقدية بمعدل 6%. وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضاً في معدل البطالة مقداره 3.5% مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنوياً.

ب. ارتفاع معدل البطالة الطبيعي : هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم.

يعرف **باري سيجل** الظاهرة على انها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، ويعرف John f. Helliwell الركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً الى جنب مع الركود. كما يعرفها **فرهاد محمد علي** بأنها تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدل البطالة المصحوبة بمعدلات الزيادة في الاسعار.[11]

ألقى ظهور هذه الظاهرة الشك على الفكر الكينزي ومنحنى فيلبس. فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية، ولقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم. ويرى **ميلتون فريدمان** أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم، إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة، لأن هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار.

ت. التفسير التكنولوجي للبطالة : تتجسد هذه النظرية في أفكار "**كوندراتيف" و" جوزيف شومبتر"** عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ **كوندراتيف** ان عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضيه تتراوح مدتها بين 50 و60 عاماً، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار. ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعاً لهذه الموجات الابتكارية.

ث. نظرية البحث عن عمل : طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

ج. نظرية الاختلال : وفقاً لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع ؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.[12]

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة : تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية اما الثانية فتدعى البطالة الكنزية.

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و الكنزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابا ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

ح. نظرية تجزئة سوق العمل : تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجـود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى. تفترض النظرية وجود نوعين مـن الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

- **السوق الرئيسي :** سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.
- **السوق الثانوي :** هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفـاض الأجور، فضلاً لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.[13]

ونشير هنا إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة، ومن ثم فـإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.

خ. علاقة اوكون : في مقاله سنة 1960، أكد **أوكون** أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4% يقابلها انخفـاض 3 نقـط للنـاتج الحقيقي، فسر **أوكون** العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين[14] :

تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة بالتغير في الناتج المحلي فكانت نتيجة التقدير كالتالي : $\Delta Ut=-0.3\Delta Yt+0.3+Zt$

تعني العلاقة السابقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

وتبين الصيغة الثانية (فجوة **أوكون**)، العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أي : $Ut=3.72+0.36\,gapt+Zt$. و يمكن توضيح الصيغتين السابقتين كالتالي :

$$\Delta U=\alpha-\beta\Delta Y+Z\ldots 1 \quad ; \quad U-\bar{U}=-\delta(Y-\bar{Y})+Z\ldots 2$$

حيث أن: U: معدل البطالة الفعلي ؛ $\bar{U}$: معدل البطالة الطبيعي؛ Y: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ $\bar{Y}$: مستوى الناتج الحقيقي الممكن؛ $Y-\bar{Y}$: فجوة **أوكون**.

يبين قانون **أوكون** العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة.

2- واقع البطالة في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية

2-1 تطور معدلات البطالة في الجزائر : من خلال الشكل (2) يمكن تقسيم فترة الدراسة الى عدة اقسام حسـب تطـور وتغـير معدلات البطالة بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة.

أ. البطالة في مرحلة المخططات التنموية : تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل اهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت هذه الفترة اربعة مخططات تنموية. مخطط ثلاثي (1967-1979)، مخططين رباعيين (1970-1977) ومخطط خماسي أول (1980-1984). نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الانـدماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6

مليار دينار ما بين 1967-1969 الى 11.8 مليار دينار ما بين 1970-1977، ليرتفع المبلغ الى 19.6 مليار خلال الفترة 1978-1985. وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 الى 2336000 سنة 1977 (بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977) ليصل العدد الى 3840000 سنة 1985(بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985).[15] ليكون اجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما ادى الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 الى 22% سنة 1977 لتنتقل الى 9.7 سنة 1985.

خلال هذا المرحلة ظهر الديوان الوطني لليد العاملة، وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة، ومع تحسن الجباية البترولية سنة 1973؛ و قصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق. ومع حلول الازمة البترولية 1985 اصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما ادى الى محدودية عمل هذه المصلحة.

ب. تطور البطالة في **ظل ازمة النفط :** بمقارنة المخطط الخماسي الثاني مع المخططات السابقة نجد اختلافاً كبيراً في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضاً، فابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضاً عالمياً في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 (أكثر من الثلث)، هذا الوضع الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة 35% من جهة و اللجوء الى الاستدانة من جهة اخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984 الى 22906 سنة 1986 ثم الى 28574 سنة 1989.

وقد كان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة. حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل الى 74000 سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987الى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000 سنة 1989.[16]

وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989. وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، فخلال هذا المخطط شوهد ارتفاعاً كبيراً في تلك المعدلات، حيث وصلت النسبة الى الضعف بين بداية و نهاية المخطط (من 9.7% سنة 1985 الى 18.1% سنة 1989). تلك المعطيات السلبية التي شهدها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير اي برامج او سياسات للتخفيف من حدة ازمة البطالة.

ت. أزمة البطالة في **مرحلة الاصلاحات الاقتصادية :** نتج عن ارتفاع عوائد البترول خلال النصف الاول من الثمانينات، زيادة في واردات الجزائر وخاصة في السلع الاستهلاكية، والتي نتج عنها زيادة في عدد السكان خلال تلك الفترة. لكن مع حدوث ازمة البترول سنة 1985 انخفضت ايرادات الجزائر الى النصف تقريباً وتفاقمت ازمة الديون، وقد ادت هذه الظروف بالحكومة الى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه ادارياً وخطط التنمية الى اقتصاد السوق، وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات.

أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية : إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.[17] اما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03 جوان 1991، والمعروفة باتفاقية "stand-by" بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992).[18] وكان من اهم اهداف الاتفاقية: تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية.

بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994 ؛ والتي سميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي بدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق. بدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي -الاتفاقية الرابعة- في ماي 1995. ومن بين الأهداف المسطرة نجد : تخفيض التضخم إلى 10.3%، تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.

تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن ايجازها في :[19]ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرا كبيرا للعمال، انخفاض الأجر الحقيقي.

ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع، حيث كان معدل البطالة 19.7% سنة 1990 لينتقل إلى حوالي 29%سنة 1999. حيث صرحت وزارة العمل في 11ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل. [20] هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب خلال 1994و 1997، أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنوياً. دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة[21]. وعلى العموم يمكن تلخيص اثار هذه الاصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية :

- تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات الى حوالي 50%، حيث نجد ان القطاع العام يمثل القطاع الاول بنسبة 78% في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الاجنبي بنسبة 4.2%؛
- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنوياً؛
- ارتفاع معدل البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل.[22]

نظراً للتطور الرهيب الذي شهدته البطالة خلال الفترة، حاولت الحكومة انشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة الازمة أهمها :

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية[23] وفقا لمخطط التعديل الهيكلي. وقد تم تسجيل اكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة 1996-1999، ومنذ تلك الفترة بدء منحنى الانتساب في التقلص.[24]

وقد استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830عاملا مسرحا بنسبة استيفاء 94 بالمئة. كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات إحتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم و تكوينهم خصيصا لهذا الشأن، وبذا تمّ تسجيل النتائج الآتية :

- 11.583 بطّالا تم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛
- 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة؛
- 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

وكالة ترقية ودعم الاستثمارات : أنشئت سنة 1993. مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء استثماراتهم من خلال إنشاء شباك يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

- متابعة الاستثمارات وترقيتها وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.[25]

والجدير بالذكر ان حجم المشاريع الاستثمارية التي تمت في اطار هذا القانون والتي تم التصريح بـا من طرف الوكالة خلال الفتـرة 1993-2001 قد بلغ 283.278 مليون د.ج لـ 440 مشروع واستحداث ما يعادل 51909 منصب شغل.[26]

بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ولكن هذه المصالح لم يكن لها دور كبير في خلق مناصب عمل خلال هذه الفترة بالمقارنة مع العشرية اللاحقة.

كما تبنت الحكومة مجموعة من السياسات منها :

1- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية : كان سنة 1997 وهدف إلى المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب، و المساعدة الاجتماعيـة للفئات المحرومة. كما يهدف إلى انشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل. وقـد تم تطبيـق هـذا البرنامج على مرحلتين، الاولى خلال 1997-2001. في هذه المرحلة تم تشغيل 140000 شخص من بينهم 42000 منصـب شغل دائم.

2- عقود ما قبل التشغيل : انطلق البرنامج سنة 1998 ويقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز، ويهدف إلى تشجيع وتسهيل ادماج حاملي الشهادات في سوق العمل. سجلت الوكالة منذ انطلاقها غاية 2001 : 142695 طلباً، فيمـا وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب حسب وكالة التنمية الاجتماعية بغلاف مالي قدره 75000 دج لكل مستفيد.

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الاخرى مثل : برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية، برنامج الإدماج المهني للشـباب، برنـامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. التي كانت نتائجها لا ترقى الى المستوى المطلوب.

ث. البطالة في مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري 2001-2010 : للتخفيف من الوضعية الاجتماعيـة المتردية الناتجـة عـن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعـت إيـرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار. ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وبرامج وتمويل مختلف برامج دعـم الشباب.

كان لهذا البرنامج أثراً ايجابياً على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سـنة 2001 حـوالي 2.3 مليون بطال (بنسبة بطالة 27.3%) ليصل إلى 2078270 بطال سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7%، وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة. ثم إلى 17.65% عام 2004، وكـان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منـها 230 ألـف منصـب مؤقت.[27]

وما يميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل مـن 20 سنة و44% في الفئة ما بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب ¾ من البطالين هم أقل من 30 سـنة. كمـا تجـدر الاشارة الى تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2,5 مليون منصـب عمـل خـلال 2001-2005.

وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسـة سـنوات (2005-2009)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو. رصد له 4200 مليار دينار[28]، يهدف إلى نفس اهداف البرنامج السابق، يمكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السـوق. ذلـك مـا أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نبة البطالة من 15.3 الى 11.3% بين سنتي 2005-2008.

جاء في هذه المرحلة القانون رقم : 90/04 المؤرخ في : 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة. وقد تم تسجيل تطوراً ملحوظاً في استحداث مناصب شغل لدى المتعاملين الاقتصاديين. حيث انتقل العدد من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007 و إلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009.[29]

كما انشئت **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** التي تتكفل بتقديم هذا النوع من الخدمات، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار. وقد شهد عدد الملفات المودعة لدى المصلحة تطوراً ملحوظاً منذ سنة 2005 التي كانت 41923 لتبلغ 241490 ملف سنة 2009، في حين تطور عدد الوظائف المنشئة من 4994 سنة 2005 الى 218421 سنة 2009.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار انشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقاً، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية. ادت هذه التعديلات على مستوى الجهاز بنتائج افضل، وتجلى ذلك في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع بالإضافة الى الاعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة. حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009: 71185 مشروع حصل ما يقارب مليون منصب شغل.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بموجب القانون رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المعدل بالقانون المؤرخ في 1989/06/12، وضع اطار مؤسساتي يهدف إلى تشجيع تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وبالرغم من الظهور البعيد لهذه السياسة الا انها لم تشهد تطور الا مع انطلاق مخطط الانعاش الاقتصادي. وقد سمحت هذه الاستراتيجية بخلق عدد مقبول من المؤسسات توظف عدد هائل من الايدي العاملة، تضاعف مرتين بين سنتي 2000 و2006 من 634375 الى 1252707 عامل.

وعلى ضوء الإحصائيات الأخيرة للوزارة يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 455398 مؤسسة خاصة، توظف أكثر من 1756964. وحسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحه الامتيازات والمزايا القانونية و الجبائية[30]

استهل اجتماع مجلس الوزارة المنعقد يوم 2010/05/24، أعماله بالموافقة على برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية اعادة الاعمار الوطني الذي انطلق مع انطلاق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي سنة 2001-2004، الذي عزز بالبرنامج الخماسي التكميلي للفترة 2005-2009. خصص لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار د.ج ويشمل شقين اثنين :

أ- استكمال المشاريع الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة والطرق والمياه، بمبلغ 9700 مليار د.ج؛

ب- انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د.ج.

يخصص البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، والنسبة ذاتها لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية، اضافة الى ذلك يخصص البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.

من خلال ما يطمح اليه هذا البرنامج من تسطير استثمارات ومشاريع، لابد ان يكون لها كل التأثير على معطيات سوق العمـل، ذلك ان المشاريع الكبرى المسطر لها تحتاج الى ايدي عاملة كثيفة، علاوة على ذلك فإن تشجيع مناصب الشغل يستفيد هو الاخر من 350 مليار دج من خلال الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويـل آليـات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف الـتي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصـب شغل خلال السنوات الخمس المصاحبة للبرنامج.[31]

2-2 تقدير معدلات البطالة في الجزائر باستعمال نماذج VAR : نحاول في هذا الجزء بناء نموذج قياسي للبطالة، وذلك بناءاً على ما قدمته النظرية الاقتصادي، وما هو موجود من وقائع و معطيات حول الاقتصاد الوطني، مستعملين في ذلك أشعة الانحدار الـذاتي (VAR). ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل المستخدمة.

أ. تحديد متغيرات النموذج : الاختيار الجيد للمتغيرات وفقاً للنظرية الاقتصادية من جهة والواقع الاقتصادي من جهة اخرى، سيعطي نموذجاً ذو جودة أحسن وذلك ما يعطي نتائج معبرة. من خلال النظريات المفسرة لسوق العمل، بالإضافة إلى تتبع تطـور ظـاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري؛ ارتأينا أن تكون المتغيرات كالتالي: معدلات البطالة **(**CH**)**، إجمالي عدد السكان (N)، الـدخل (Y)، الأجر (W)، الاستثمارات (I)، معدل التضخم (R)، عامل التكنولوجيا (T) و اسعار البترول (PP).

مقابلات النموذج : توجد من بين المتغيرات ما يمكن استخراج قيمها من حسابات المحاسبة الوطنية، التي تمثل طريقـة محاسـبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخامة، من أجل إعطاء صورة رقمية مبسطة مثل الدخل Y الـذي يمكـن اعتباره مثلا في الناتج الداخلي الخام PIB**.**[32]

كما أن متغيرات أخرى نعبر عنها بمعدلات أو متوسطات سنوية كمعدل البطالة والتضخم، ويبقى منها من نجد له صفة تعبر عن معناه الكلي، على أن نعتبر أن التكنولوجيا T تمثل نفقات التجهيز من النفقات العامة، والأجرW على انه كتلة الأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن أسعار البترول المستعملة هي أسعار منظمة الأوبك، ذلك أن الجزائر تعتمد في تصدير المحروقات على هذه المنظمة، كما نشير إلى أن المتغيرات عبارة عن سلاسل زمنية سنوية اخذت من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ما عدا سلسلة التضخم المأخوذة من موقع (FMI) واسعار البترول المأخوذة من النشرات الاحصائية لمنظمة الاوبك (Annual statistical Bulletin 2005, 2008).

ب. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن.[33] و قد استعنا في هذا الصدد أولاً بدالتي الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي كاختبار بالعين المجردة. ثم باختبار ديكي-فولر المطور لاستقرارية السلاسل الزمنية باعتباره اختبار إحصائي وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 5.1.

من خلال الاختبار توصلنا الى أن سلسلة معدل البطالة متكامل من الدرجة الأولى، سلسلتي اجمالي عدد السـكان، كتلـة الاجور، معدل التضخم واسعار البترول متكاملة من الدرجة الثانية كل على حدا، اما بقية السلاسل فهي متكاملة من الدرجة الثالثة. وبالاعتماد على شروط تحقيق التكامل المشترك، نجد أن السلاسل ليست متكاملة آنياً ؛ بعبارة أخرى لا يوجد تكامل مشـترك بـين المتغيرات. ومن هنا يمكن تطبيق نموذج VAR.[34] وبعد اجراء العديد من المحاولات واختبار العديد من النماذج، توصلنا الى اسـتبعاد المتغيرات : كتلة الأجور (w)، عامل التكنولوجيا (T) و التضخم (R). إذ لم يكن لها التأثير الكبير على سوق العمـل في الجزائـر وذلك وفقاً للنتائج المتوصل اليها. وتم الابقاء على المتغيرات معدل البطالة (CH)، الناتج الداخلي الخام (PIB)، عدد السكان (N)، حجم الاستثمارات (I) بالإضافة إلى أسعار نفط منظمة الأوبك (PP).

ت. تقدير النموذج : تم تحديد فترة الإبطاء لنموذج VAR، وكانت المفاضلة بين النماذج المتحصل عليها، مركزة على اقل القيم للمعياري AIC وSCH. وعليه فإن درجة التأخير (p=5) أي أن النموذج الأفضل هو VAR(5). حيث كانت مخرجات Eviews للتقدير كالتالي (نخص بالذكر شعاع معدلات البطالة فقط) :

DLCH =0.335+0.519*DCH (-1) + 0.067*DCH (-2) – 0.157*DCH (-3) +0.027* DCH (-4)+ 0.571*DCH (-5)
[0.886] [2.535] [0.372] [-1.105] [0.165] [3.470]

+1.14E-5*DDN (-1) +2.11E-5*DDN(-2) –1.04E-5*DDN(-3) +4.17E-5*DDN(-4) -2.53E-5*DDN(-5)
[0.948] [1.726] [-1.082] [2.906] [-2.04]

-8.38E-6 *DDY(-1) -1.17E-7*DDY(-2) – 2.29E-5*DDY(-3)-1.76E-5*DDY (-4) -1.37E-5*DDY(-5)
[-2.31] [-2.206] [-2.050] [-1.947] [-1.761]

-3.27E-6*DDDI (-1) –3.73E-5*DDDI (-2) –1.06E-5*DDDI (-3) -1.57-E-5*DDDI (-4)-4.73E-6*DDDI (-5)
[-0.189] [-2.378] [-0.432] [-0.72] [0.232]

0.113*DDPP (-1) +0.152 *DDPP (-2) +0.172*DDPP (-3) -0.208*DDPP (-4) -0.364*DDPP (-5)
[0.786] [0.951] [0.993] [-1.477] [-3.096]
R-squared = 0.95 **adjusted R-squared = 0.70** **F-statistic= 3.80** **n=31**

التفسير الإحصائي : يمكن تقديم الملاحظات التالية على النموذج المقدر :

- يدل معامل التحديد على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة إذ $R^2 = 0.95$ ، كما بلغ معامل التحديد المعـدل $R^2 = 0.70$ هذا ما يعني أن معدل البطالة مفسر بنسبة 70% بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات إلى غاية تأخيره قدره خمس فترات؛
- عدم معنوية بعض المعلمات المكونة لشعاع معدل البطالة ؛
- عدم معنوية الثابت ؛
- يشير اختبار فيشر إلى أن النموذج له معنويـة إحصـائية، ذلـك أن القيمـة المجدولـة للإحصـائية اقـل مـن المحسـوبة $F_C=3.8>F_T=2.1$. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

التفسير الاقتصادي :

- منطقية إشارة الحد الثابت، فمن المفترض أن يكون لمعدل البطالة قيمة موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات في النموذج؛
- العلاقة بين معدل البطالة مع تأخرها في السنتين السابقتين علاقة طردية، وهو مقبول من الناحية الاقتصادية، فعدد البطالين الحالي يحسب بجمع مخزون السنوات السابقة من البطالين إضافة إلى عدد طالبي العمل الذين لم يوظفوا في السنة الحالية؛
- العلاقة بين معدل البطالة وإجمالي عدد السكان منطقية فبزيادة عدد السكان تزداد معدلات البطالة وليس العكس، ذلك ما تقره نظرية "توماس روبرت مالتس" و التي لقيت ترحيب لدى الكلاسيك، وهذا حقاً ما وقع في الاقتصاد الجزائري عند تحسنه خلال فترة بداية الثمانينات؛
- سلبية العلاقة بين معدل البطالة مع الدخل (مثلاً في الناتج الداخلي الخام) والاستثمار منطقية، فبزيادة الدخل والاستثمارات، تخلق مشاريع جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوى العاملة. وبطبيعة الحال ستنخفض معدلات البطالة، ذلك وفقاً للنظرية الكنزية والماركسية؛
- عدم منطقية العلاقة التي تربط بين اسعار البترول ومعدلات البطالة في السنوات الاولى، فمن المفترض ان تكون للزيادة في اسعار البترول الاثر العكسي على معدلات البطالة، ذلك ان الزيادة في عوائد البترول ستزيد من الدخل، الذي بدوره يؤدي الى ارتفاع الاستثمارات التي تتطلب ايدي عاملة من السوق فتنخفض البطالة. الا ان هذه الحلقة ستأخذ فترة من الزمن، وما يلاحظ ان هذه

الفترة تصل الى ثلاث فترات في الاقتصاد الجزائري، ذلك ما تدل عليه معطيات شعاع معدل البطالة ؛ إضافة إلى ذلك فإن معدل البطالة يحسب بجمع معدل البطالة السنوي إضافة إلى جمهور البطالين في السنوات السابقة كما سبق الاشارة اليه.

ث. اختبارات تأكيد النموذج : يتم من خلال هذه الاختبارات تأكيد ومدى صلاحية النموذج وذلك من خلال دراسة بواقي التقدير باستعمال بعض الاختبارات.

- **استقرارية سلاسل البواقي :** من خلال هذا المعيار وباستعمال اختبار ديكي فولر المطور للجذر الوحدوي على سلاسل بواقي التقدير توصلنا الى ان سلاسل البواقي مستقرة ما عدا السلسلة الخامسة.
- **التوزيع الطبيعي للبواقي :** يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق اختبار نظريتي التناظر و التسطح، وذلك بالاستعانة بمعاملي التفلطح والالتواء على الترتيب. كما يمكن استعمال اختبار Jarque-Berra .
- وقد بينت جميع الاختبارات السابقة ان جميع البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.
- **اختبار Ljung-Box :** يمكن هذا الاختبار من معرفة هل أن البواقي ذات (تشويش) أبيض ؟ وذلك بمقارنة احصائية Ljung-Box والمقابلة لأخر قيمة في العمود Q-Stat من الرسم البياني Correlogram مع احصائية X^2 بمستوى معنوية 5%. وتشير نتائج هذا الاختبار الى ان جميع بواقي التقدير تمثل تشويشا ابيضا ما عدا باقي المعادلة الاخيرة.

من خلال الاختبارات السابقة يمكن على العموم قبول نموذج VAR المتوصل إليه.

ج. دراسة السببية : وهذا لغرض تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم رسم سياسات سليمة. كما تساعد على تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير، وسنستعين بطريقة **جرانجر**، حيث اظهر الاختبار :

- عدم وجود علاقة سببية بين معدل البطالة وباقي المتغيرات (الاستثمار، الناتج الداخلي الخام، عدد السكان وأسعار البترول)، أي أن البطالة لا تسبب المتغيرات والمتغيرات لا تسبب البطالة. ونفس الشيء بالنسبة لأسعار البترول؛
- بالنسبة للسببية بين الناتج الداخلي الخام الاستثمار فهي علاقة سببية ذات اتجاهين، اي الناتج الداخلي الخام يسبب الاستثمار والاستثمار يسبب الناتج الداخلي الخام؛
- بالنسبة للسببية بين الاستثمار وإجمالي عدد السكان فهي سببية ذات اتجاه واحد، ذلك ان عدد السكان لا يسبب الاستثمار، اما الاستثمار يسبب عدد السكان؛
- تشير العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وعدد السكان إلى أنها علاقة سببية ذات اتجاه واحد، اجمالي عدد السكان لا يسبب الناتج الداخلي الخام اما الناتج الداخلي الخام يسبب عدد السكان.

لمعرفة السببية في نماذج VAR يمكن الاستعانة بسببية جرانجر في مجموعة او كتلة واحدة للمتغيرات الخارجية، وذلك من خلال اختبار VAR Granger Causality/Block-Exogeneity الذي يبين وجود او عدم وجود سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة منفردة ومجمعة داخل النظام (نموذج VAR)،[35] حيث كانت النتائج وفقاً لهذا الاختبار :

- بالنسبة لمعدل البطالة : تسبب كل من اجمالي عدد السكان وأسعار البترول البطالة وهي منفردة، ولا يسبب الاستثمار والناتج الداخلي الخام البطالة وهي منفردة، لكن المتغيرات وهي متجمعة تسبب البطالة؛
- بالنسبة للاستثمار : البطالة لا تسبب الاستثمار، اما بقية المتغيرات فتسبب الاستثمار وهي منفردة بالإضافة الى ذلك فإن المتغيرات وهي مجمعة تسبب الاستثمار؛
- جميع المتغيرات لا تسبب الناتج الداخلي الخام منفردة او مجمعة؛
- جميع المتغيرات لا تسبب اجمالي عدد السكان وهي منفردة، لكنها تسبب اجمالي عدد السكان وهي مجمعة؛
- لا تسبب المتغيرات اسعار البترول مجمعة كانت او منفردة.

ح. اثر الصدمات ودوال الاستجابة : سنحاول من خلال دراسة الصدمات ودوال الاستجابة، إحداث صدمة في احد المتغيرات والبحث في الاثر الناتج عن هذه الصدمة على باقي المتغيرات، ولكن نظراً لتعدد المتغيرات، وبما ان موضوع الدراسة يهدف الى دراسة البطالة؛ فإننا سنتتبع استجابة متغير البطالة للصدمات المفاجئة التي تطرأ على المتغيرات الاخرى.

- حدوث صدمة في اجمالي الناتج الداخلي الخام سيؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة خلال السنة الثانية، ثم تنخفض في السنة الموالية وتبقى متذبذبة طيلة فترة الصدمة بين ارتفاع وانخفاض (انظر الشكل (3)).
- حدوث صدمة في حجم الاستثمارات تؤدي الى ارتفاع في معدلات البطالة في السنة الثانية، ثم الانخفاض في السنة الثالثة، وتبقى في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض. حيث أن اثر هذه الصدمة مشابه بأثر الصدمة في الناتج الداخلي الخام (انظر الشكل (4)).
- حدوث صدمة في اجمالي عدد السكان ينتج عنها ارتفاع في معدلات البطالة، لكن هذا الاثر سينعكس اتجاهه بعد السنة الثالثة، ويبقى متذبذب وغير مستقر (انظر الشكل (5)).
- حدوث صدمة في اسعار البترول سيقابلها ارتفاع في معدل البطالة في السنة الثانية، ثم يزول بعدها لتبقى معدلات البطالة في انخفاض في المدى المتوسط حتى السنة السادسة (انظر الشكل (6)).

خلاصة : خلصنا إلى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق اشعة الانحدار الذاتي، ومن خلال النموذج يمكن القول ان الاستثمار هو المؤثر الاول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، ذلك أن أي استثمار يتطلب من السوق أيدي عاملة ، مما يعني تخفيض معدلات البطالة الى مستويات مقبولة. ولهذا فإن الحكومة تبنت هذا الخيار نظراً للنتائج المحققة من جراء تطبيقه خلال السنوات الماضية عن طريق التشجيع على فتح مؤسسات صغيرة و متوسطة من شأنها امتصاص الايدي العاملة. ونشير الى ان الاستثمار بدوره يتأثر بأسعار البترول، هذا ما يعني ان معدلات البطالة تتأثر بتلك الاسعار؛ اي ان النفط في الجزائر يوفر الموارد ولا يوفر الشغل.

ولكن للوصول الى نتائج افضل لا بد من حسن توجيه هذه الاستثمارات على حسب القطاعات، دون توسيع قطاع على حساب آخر، ولكن تجدر الاشارة هنا الى تشجيع الاستثمارات في المجالات الانتاجية للسلع (الصناعة و الزراعة) بدلاً من الخدمات، وهذا لأن الاستثمار في هذان القطاعان اكثر امتصاص لجمهور البطالين، ضف الى ذلك توفير السلع و المنتجات خاصة منها الاستهلاكية بدلاً من استيرادها، وذلك من خلال التوجيه و الاعلام بإنشاء مكاتب محلية خاصة بتوجيه الاستثمار تعتمد على دراسة ميدانية للمنطقة؛

كما يجب الاشارة الى محاولة ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد شبه الكلي على قطاع واحد يتأثر الاقتصاد الوطني كله بتأثره، وذلك لتفادي وقوع ازمة داخلية نتيجة لوقوع ازمة او هزة في الاسواق العالمية للنفط كما وقع في سنة 1985.

ملحق الأشكال البيانية

الشكل (1): منحنى فيليبس

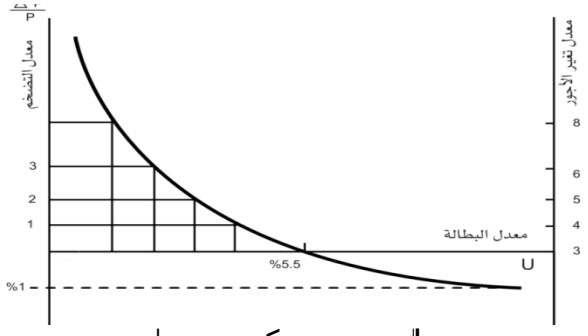

المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق

الشكل (2): تطور معدلات البطالة في الجزائر(%)

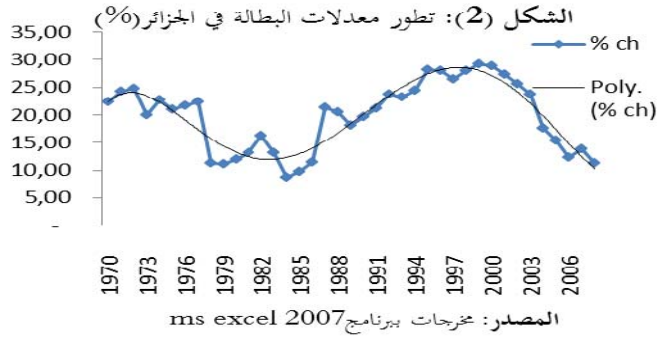

المصدر: مخرجات ببرنامج ms excel 2007

الشكل(3) : اثر إحداث صدمة في اجمالي الناتج الداخلي الخام

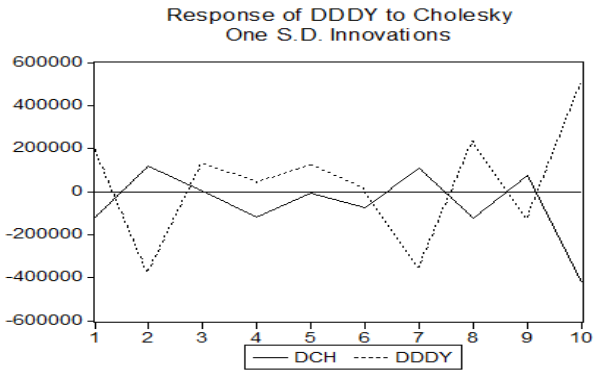

الشكل(4) : اثر إحداث صدمة في الاستثمار

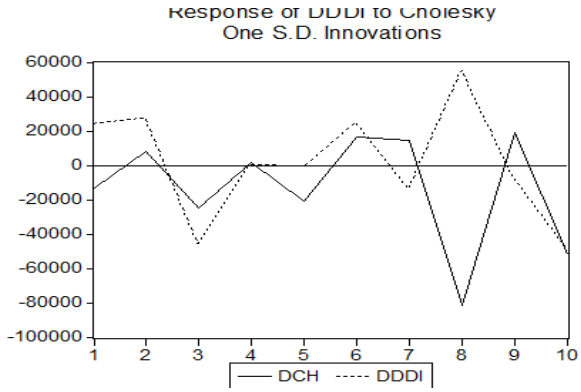

المصدر: رمزي زكي، مرجع سابق

الشكل(5) : اثر إحداث صدمة في حجم السكان

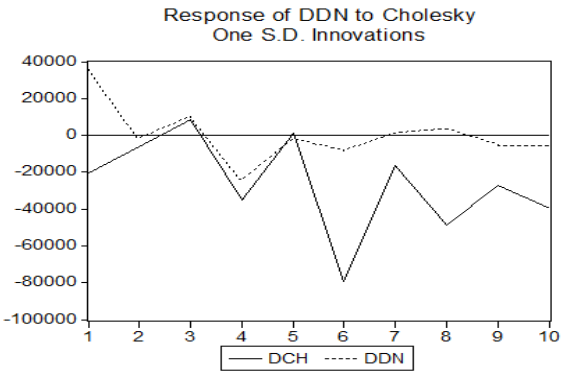

الشكل(6) : اثر إحداث صدمة في اسعار البترول

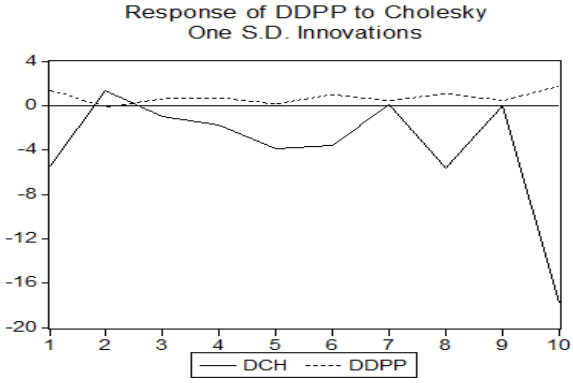

الإحالات والمراجع :

[1]- أحمد عيسى، شيخ **البطالة" يخيم على العالم**، البلاغ، 2011/08/01، http://www.balagh.com/islam/pl1dvci5.htm

[2] - Lakel Samira, **L'Emploi et le chômage en Algérie**, Mémoire d'ingénieur, INPS, Alger, 1998, P.10.

3 - Bureau International du Travail, **La normalisation du travail**, (Nouvelle série 53. Genève, 1953), P.P 48+49.

[4]- مجلة جامعة الملك سعود، إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، **نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**، ص 571، جانفي 2010، http://digital.library.ksu.edu.sa/V31M317R1185.doc

[5]- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت 1987، ص 193.

[6]- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، ط 1، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1971، ص 21.

[7] - رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت 1987، ص.ص 149-160.

[8] - Gérard Dutuit, **Economie de l' emploi et du chômage**, Edition Ellipses: PARIS, 1994, p 12.

[9] - ضياء مجيد الموسوي ، **النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 2005، ص 337.

[10] - قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.

[11] Munich Personal RePEc Archive، ابراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية**، جانفي 2010، http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

[12] - علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص.ص 50-51.

[13]- Eicher.J.E et Levy.Garboua, **Economique de l'éducation**, Edition Economica, Paris, 1979, P.60.

[14]- بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص ص، 38-39.

[15] - احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.ص 55-56.

[16] - نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر-الاجراءات و النتائج-، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص 50.

[17] - احمين شفير، **الإصلاحات الاقتصادية واثارها على البطالة و التشغيل –حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.، ص 133.

[18] - حامد نور الدين، العولمة والاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية –حالة الجزائر-، **عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة**، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ص 05.

[19] - عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية-حالة الجزائر-، **عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص.ص 9-10.

[20] - Saib Musette, Nacereddine Hamouda, **valuation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie**, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

[21] - Medjkoun Mohamed, **Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie**, les cahiers du Créad, N°46/47, 1998-1999, P 165.

[22] - بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص.ص 118-119.

[23] - المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 15 ذي الحجة 1414 الموافق 26 مايو.

[24] - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، جانفي 2010 ، http//www.cnac.dzdefault.aspxid=250

[25] - لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، 2003، ص284.

[26] - جمال عمورة، **دور تطوير وتشجيع الاستثمار في امتصاص البطالة**، منتدى التمويل الاسلامي، جانفي 2010، http://islamfin.go-forum.net/t2619-topic

[27] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004**، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر 2004، ص 120.

[28] - منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر-حالة الجزائر، **عنوان الملتقى مجهولة**، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص 10.

[29] - الطيب لوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، **ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل**، وزارت العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، 2010/6/9، ص 6.

[30] - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشريه المعلومات الإحصائية**، نشريه المعلومات الإحصائية رقم 16، الجزائر، 2009.

[31] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

[32] - أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 25.

[33] - Melard Guy, **Méthodes de prévision a court terme**, édition ellipse, Bruxelles, 1990, p 182.

[34] - نشير إلى انه في حالة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، يتم تطبيق نماذج تصحيح الخطاء بدلا من نماذج اشعة الانحدار الذاتي.

[35] - Faculty Of Arts And Social Sciences, **VAR Models**, p 9**,** 12/01/2011, http://fass.kingston.ac.uk/schools/economics/news/